أحمد عبد الرحمن في ندوة "برنامج دراسات حوض النيل":

الانشقاقات أضعفت الحركة الإسلامية السودانية

صالح سر الختم

أحمد عبدالرحمن في الندوة "الثاني يمين "

جمعت الحركة الإسلامية السودانية مخزونا ضخما من الشهرة، وحظيت برصيد مقدر في أوساط الحركة الإسلامية العالمية؛ لكونها استطاعت الوصول إلى السلطة، ولقد اكتسب قادتها احتراما خاصا لتميزهم بفعالية عملية لكونهم استطاعوا اختصار طريق طويل من الجهاد الشاق في مصارعات الأنظمة حول السلطان الذي يزع الله به ما لا يزع بالقرآن، ورغم أن ما حققته الحركة الإسلامية لدى البعض يعد إنجازا في هذا الخصوص، فإن صولجان السلطة وصعوبات تدبير واقع ممارسة الحكم قد أوقع قادتها في المحظور، فانقلبت أخوة الأمس عداوة لم تفلح السنوات في ترميم جراحها، وكأنما أصابتهم لعنة الثورات التي تغدو في أعقاب الوصول إلى كرسي الحكم هرة تأكل بنيها.

وقد استضاف "برنامج دراسات حوض النيل" بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية رئيس مجلس الصداقة الشعبية السودانية أحمد عبد الرحمن محمد، القيادي بالحركة الإسلامية السودانية ووزير الداخلية السوداني الأسبق، ورفيق درب الدكتور حسن الترابي، كشاهد على عصر صعود وصراعات الحركة، وليلقي الضوء على بعض الجوانب الخفية في مسيرة الحركة الإسلامية.

النشأة والتكوين

بدأ أحمد عبد الرحمن حديثه عن مرحلة نشأة وتكوين الحركة الإسلامية الأولى، فعزا تلك النشأة الأولى إلى التأثر المباشر بأفكار الحركة الإسلامية المصرية، وإلى أفكار ورؤى "أبو الأعلى المودودي" في باكستان، واهتمت بنقل تلك الأفكار إلى المجتمع السوداني الذي كان مشبعا بالروح الصوفية، غير أن الجانب الطائفي في الصوفية الذي ظل يتعامل مع نقل السلطة بين أتباعه لم يكن يعير اعتبارا لمصلحة عامة الشعب، واستمر الحال على هذا المنوال ردحا من الزمن حتى سنحت الفرصة للحركة الإسلامية في عهد الرئيس جعفر نميري (1969 إلى عام 1984) لتجد لها موطأ قدم في الساحة السياسية، ولتعبر عن نفسها على وجه أكمل، وعدد عبد الرحمن عددا من الزعامات الإسلامية المصرية التي كان لها تأثير مباشر، فذكر على سبيل المثال: عبد الحليم عابدين، وعلي طالب، والإمام حسن البنا الذي أوضح أن أفكاره كان لها أكبر الأثر في الحركة بالسودان.

وقال: إن الحركة قد نشطت بشكل فعال على الصعيد الطلابي باعتبارها حركة استنارة، فلم يكن لها أن تجد قبولا في ذلك الوقت في غير بيئات الوعي، والتي يعد الطلاب أحد روافدها، وذلك لاستحكام الطائفية في كافة منافذ المجتمع، وعلى الرغم من المسحة الصفوية التي اكتست ملامح الحركة، إلا أنها اكتسبت حينها الطابع المحلي تحت مسمى "حركة التحرير الإسلامية السودانية"، وقد كانت قيادات هذه المجموعات الطلابية من النافذين بين أقرانهم، وقد كانت بوصلة ولاء عدد كبير منهم تميل وجهتها بشكل أساسي لقيادة الحركة الإسلامية في مصر، وكذلك كانت تهفو إليهم أفئدتهم وتتجاوب معها أشواقهم.

وذكر الأستاذ أحمد أنه خلال حقبة الخمسينيات، ورغم كل الزخم والميل النفسي لأبناء الحركة الإسلامية السودانية للقيادة الإسلامية في الحركة المصرية، فإن صراعا قد نشب في أوساط قيادة الحركة حول استمرار ارتباطها بالحركة الأم بمصر أو الانفصال عنها انتهى بها إلى استقلالية الحركة لذاتها دون الارتباط التنظيمي العضوي بالحركة الأم في مصر.

قفز عبد الرحمن مباشرة إلى حقبة الستينيات ومرحلة الصراعات الأولى بين مجموعة الترابي من جانب والمرشد العام حينها الرشيد الطاهر بكر، حيث فسر الأمر بأنه لم يكن صراعا على منصب المرشد العام بقدر ما هو رفض من قبل الجماعة لآراء الرشيد الطاهر بكر الداعية إلى الاستيلاء على السلطة عبر الانقلاب العسكري، واستفحل الصراع بينهما حتى وصل الخلاف مداه إلى درجة إقصاء المرشد عن موقعه

وحل محله بابكر كرار النور.

لم يلبث المرشد الجديد في مقعده حتى نشب الخلاف مجددا داخل أروقة القيادة هذه المرة على طرح أفكار المرشد الجديد بابكر كرار النور الذي وصفه بأنه كان ألمعيا نابها، إلا أنه كان مشبعا بأفكار الاشتراكية على النهج الفابي، وهو الأمر الذي أثار المخاوف من قبل البعض من أن يكون اشتراكيا متخفيا في ثياب الحركة الإسلامية، مما أدى إلى الانقلاب عليه، وتولى د.حسن الترابي منصب المرشد العام، والذي تحول لاحقا منصبه إلى مسمى الأمين العام.

الحركة الإسلامية تشعل انتفاضة

تطرق عبد الرحمن إلى الانتفاضة الشعبية التي وقعت في أكتوبر 1964 وأطاحت بالرئيس السوداني حينها الفريق إبراهيم عبود، فقال: إن الحركة الإسلامية وتحديدا الدكتور الترابي هو من أسهم بشكل فاعل في تفجير شرارتها، وذلك لرفض الحركة لتسلط وقسوة نظام عبود – على حد تعبير أحمد عبد الرحمن– الذي أردف بالقول: وكانت هذه نقطة التحول الكبير في تاريخ الحركة الإسلامية، والتي سبقتها مرحلة هامة مهدت لها.

قال عبد الرحمن: إن الحركة الإسلامية نشطت في تجميع المعارضين لنظام الرئيس جعفر نميري، وكونت ما يعرف بالجبهة الوطنية عام 1976، وهو تحالف قوى المعارضة السودانية في ذلك الوقت، وأنشأت لها معسكرات في ليبيا، وقامت بتجهيز قوات لها، وغزت على إثر ذلك الخرطوم، واستولت على كافة الأوضاع فيه، إلا أن حملة الجبهة الوطنية فشلت لأسباب فنية بحتة، وبعد مضي عدة أشهر عقدت الحركة الإسلامية مصالحة وطنية مع النظام بناء على رؤية الترابي الذي كان يرى أنه لابد من الدخول في أجهزة الدولة، خاصة أن الحركة الإسلامية في حاجة إلى عملية بناء؛ لأنها لا تزال في طور النشأة، وأكدت الأيام صحة رؤيته؛ فقد استفادت الحركة الإسلامية من فترة المصالحة، وأعادت بناء نفسها بعد أن تجاوزت مرحلة التقاط أنفاسها، واستطاعت مواصلة العمل السياسي والحزبي بقوة مكنتها من الوصول إلى السلطة عقب ذلك بسنوات.

القفز إلى السلطة

وعلى الرغم من أن الجبهة الإسلامية القومية قد حققت نجاحات في انتخابات 1986 التي أعقبت الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالرئيس السوداني المشير جعفر محمد نميري وحصلت على 51 مقعدا، وأنها كان يمكن أن تحصل على مقاعد أكثر أو أغلبية برلمانية إن هي ارتضت اللعبة الديمقراطية وقبلت شروطها، فإنها فضلت المغامرة العسكرية، وبذلك تكون الحركة الإسلامية قد عادت إلى فكرة مرشدها القديم الرشيد الطاهر بكر القائلة بأن الوصول إلى السلطة يتم عبر دبابة عسكرية، وليس صناديق الاقتراع، ولعل الحركة الإسلامية تبينت بعد أكثر من ربع قرن أن مرشدها "بكر" كان على صواب، وربما استغفر الله في سرهم الذين عزلوه؛ لأنهم اكتشفوا أنه متقدم عليهم بطرحه ربع قرن من الزمان، فقال المتحدث: "إن الترابي له الفضل في أنه أوصلهم إلى السلطة، وإنه كان قرارا صائبا بعد أن تعذر على خصومنا تحمل وجودنا كفئة تحمل برنامجا ذا توجه إسلامي، وضاقوا بنا ذرعا، ولم يتركوا لنا خيارا، واستعدوا علينا العسكر عبر مذكرة الجيش الشهيرة التي قدمت في فبراير 1989، وكان مطلبها الأساسي هو إخراجنا من حكومة الصادق المهدي، فما كان منهم إلا أن استخدموا أداة العسكر نفسها، ووصلوا عبرها إلى السلطة.

وتعد هذه الخطوة –على حد وصف المتحدث– نقطة تحول هامة في تاريخ الحركة الإسلامية، ليس على مستوى السودان فحسب، بل على مستوى العالم الإسلامي، إلا أنها رغم ذلك تعد خطوة استثنائية ذات وقع مؤلم يجب أن تحذف من تاريخ الحركة الإسلامية بسبب أنها ليست الوسيلة الأمثل للوصول إلى السلطة، وأن الحركة لجأت إليها اضطرارا، وكانت خيارا صعبا وليس سهلا ركبته من أجل تنفيذ البرنامج الإسلامي، فنفذت انقلابها لتحقيق ذلك الهدف الأسمى صبيحة 30 يونيو من عام 1989.

المفاصلة.. الانشقاق الأكبر

تطرق أحمد عبد الرحمن إلى فترة ما يعرف بالمفاصلة، وهي عملية انقسام في الحركة الإسلامية؛ حيث قاد تلاميذ الترابي الانقسام ضده فيما يعرف بواقعة مذكرة العشرة، حيث وقع عشرة من أتباعه مذكرة انتقصوا فيها من صلاحياته، وكانت النقطة التي أفاضت الكأس، وبها دخلت الحركة الإسلامية الانقسام الرابع عبر بوابة عزل الرجل الأول القائد، فقال: "إن الخلاف بدأ في أعقاب رحيل النائب الأول الزبير محمد صالح في عام 1998، وتطلع دكتور حسن الترابي ليشغل المنصب الشاغر، ويصبح بذلك الرجل الثاني في الدولة، وهو المعروف عنه (أي الترابي) أنه لا يقبل سوى المنصب الأول، وهو ما جعل الرئيس البشير يرفض طلب

الترابي قائلا له: إن كنت تبغي الرئاسة فأنا أتنازل لك عنها، أما أن تكون نائبا لي فهذا ما لا يليق، وأشار إلى أن الترابي كان قد أحدث ازدواجية في اتخاذ القرارات داخل أروقة الحزب لتضارب الصلاحيات بين منصب رئيس الحزب الذي يشغله البشير ومنصب الأمين العام الذي كان يشغله دكتور الترابي.

وأضاف عبد الرحمن أن الترابي شخص صعب وعنيد في تمسكه برأيه، وهذا ما أدى إلى تولد مناخ بات من الصعب التعايش معه داخل التنظيم، مما أدى إلى حتمية المفاصلة؛ لعدم مقدرة الجماعة على الاستمرار معه في تنظيم واحد، ويعد الانقسام الرابع هو الأكثر خطورة؛ لأن الانقسامات الثلاثة السابقة كانت هادئة، وقادتها إما انتقلوا إلى رحمة مولاهم أو انزووا، ولم تكن لهم فاعلية على مستوى العمل العام، كما أن الحركة في حالة الانقسامات الثلاثة الأولى كانت في مرحلة النشأة والتكوين، ولذلك كان استيعابها لعملية الانقسامات ممكنا، أما الانقسام الأخير فهو الأضخم والأكثر أثرا، نسبة لأن الحركة كانت قد قويت وتماسك بناؤها مما جعل عملية شرخ البناء أشبه بهدمه.

ثانيا: كانت الصراعات السابقة حول فكرة، أما الصراع الأخير الذي قاد إلى الانقسام الرابع فكان حول السلطة، ومعلوم أن صراعات السلطة أشد ضراوة مما عداها.

وحول عملية السلام في جنوب السودان قال المتحدث: إن الحركة الإسلامية قبل وصولها إلى السلطة كانت لها دراسة عن أوضاع الجنوب ضمن دراستها لمجمل أوضاع السودان، ورأت أن للجنوب مشكلة واعترفت بها، وهو الاعتراف الوحيد الذي يقر بأن لجنوب السودان مشكلة بين كافة القوى السياسية السودانية، فرأت أن تعمل على معالجتها، وبعد استمرار الحرب لفترة من عمر الثورة الوليدة وجدت أن البديل الأمثل هو التحول إلى السلم، وبدأت الدخول في العملية السلمية التي أخذت وقتًا طويلا وبُذِل خلالها جهد مضن، وكان أن توج جهدها بتحقيق السلام في الجنوب عبر اتفاق نيفاشا، والذي من بين بنوده حق تقرير المصير، وذلك لأن الحركة رأت أنه إذا تعذر خيار الوحدة الطوعية فليكن الانفصال دون العنف.

دارفور مأزق السودان المتجدد

وأشار عبد الرحمن إلى أن ثورة الإنقاذ الوطني بقيادة الفريق عمر البشير حين وصلت إلى السلطة وجدت أن كافة أقاليم السودان تعاني من التخلف، ومن بينها دارفور، فبدأت بمعالجة الجانب التعليمي، فأنشأت

ثلاث جامعات وكلية وعددا من المدارس الثانوية وغيرها من المدارس الأخرى، وعملت على رصف الطرق، حيث بدأت عملية رصف طريق الإنقاذ العربي الذي يبلغ طوله أكثر من 1200 كيلومتر، وذلك في محاولة لربط هذا الإقليم النائي بالمركز، وعملت على تحديث القطاع الخدمي في مجالات الصحة؛ فقامت ببناء المستشفيات والوحدات الصحية الصغيرة... إلخ، وبذلك تكون الإنقاذ قد أحدثت نقلة نوعية في هيكلية القطاع الخدمي بدارفور وهو ما لم تشهده من قبل، إلا أنه رغم ذلك اندلع التمرد بواسطة فصائل مسلحة.

وقال: إن حكومة الإنقاذ لم تألُ جهدا في القيام بخطوات جادة في تحقيق السلام وإعادة الاستقرار إلى ربوع هذا الجزء من أرض الوطن، وتابع: إلا أن جميع المحاولات الحكومية على هذا الصعيد باءت بالفشل؛ لأن حركات التمرد لها ارتباطات خارجية، وأن معظم ما رفع من مطالب لم يكن هو دافع التمرد الحقيقي، بل هناك من يقف وراء عملية التمرد ينفخ في كيرها، ومن بينهم الكيان الصهيوني الذي يسعى إلى تمزيق وحدة البلد، وإحداث اختراقات أمنية على كافة الأصعدة في نسيجها، كما أن القوى الكبرى لها أطماع في موارد البلاد، سواء البترولية أو غيرها.

وقال: إن الفصائل بما لها من أجندة خارجية وطموحات شخصية انعكست عليها سلبا فأدت إلى تقسيمها إلى عدة فصائل، وبذلك صعب التوصل إلى اتفاق بشأن دارفور؛ لأنه كلما قامت محادثات جادة وأصبح التوصل إلى سلام قاب قوسين أو أدنى، أو تم توقيع اتفاق بالفعل كما حدث في اتفاقات العاصمة النيجيرية أبوجا، خرج فصيل عما تم التوصل إليه؛ مما يؤدي إلى العودة إلى المربع الأول، وتبدأ عملية التصعيد المسلح وتأخذ أبعادا شتى، وهو الأمر الذي قاد إلى تدويل مسألة دارفور، وأصبح الوضع هناك كما يقول عرف القيادة العسكري "محلك سر"، ومعه أصبحت قضية دارفور تنتقل من منظمة إلى أخرى على درب التصعيد المستمر في المحافل الدولية والتدخلات الأجنبية، ولا ندري أين سينتهي بها المطاف؟!

أما فيما يتعلق بمسألة الحكم فقد رأت الحركة الإسلامية بعد الوصول إلى السلطة أن السودان ذا خصوصية في نسيجه الاجتماعي والإثني، إضافة إلى ضخامة رقعته الجغرافية، فارتأت أن نظام الحكم المركزي لا يصلح لهذا البلد الفسيفسائي التكوين المتعدد المناخيات والملل، فتبنت نظام الحكم اللامركزي، وهو أقرب إلى النظام الفيدرالي، وذلك بمنح قسط كبير من الصلاحيات للأقاليم في إدارة شئونها، وقد نص الدستور على ذلك النهج في الحكم، على أن تختار كل ولاية من ولايات السودان ما يناسبها من تشريعات قانونية، خاصة في جنوب السودان؛ حيث إن لهم أن يحتكموا إلى القانون الوضعي إن أردوا دون إملاء قوانين

الشريعة عليهم؛ نظرا لوضع الإقليم الجنوبي الخاص.

وقال عبد الرحمن: إن البناء السياسي للدولة قد تبنى نهج التعددية الحزبية، وسوف تجرى انتخابات حرة في مطلع العام المقبل، وسوف ترتضي الحركة الإسلامية نتائجها أيا كانت.

صحفي سوداني